CL 136/14

May 2009

A

منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة | 联合国粮食及农业组织 | Food and Agriculture Organization of the United Nations | Organisation des Nations Unies pour l'alimentation et l'agriculture | Продовольственная и сельскохозяйственная организация Объединенных Наций | Organización de las Naciones Unidas para la Agricultura y la Alimentación

المجلس

الدورة السادسة والثلاثون بعد المائة

روما، 15 – 19 يونيو/حزيران 2009

متابعة المؤتمر رفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي العالمي:
مساهمة المنظمة في إعداد الإطار الشامل للعمل وتنفيذه

الملخص التنفيذي

طُبع عدد محدود من هذه الوثيقة من أجل الحدّ من تأثيرات عمليات المنظمة على البيئة والمساهمة في عدم التأثير على المناخ.
ويرجى من السادة المندوبين والمراقبين التكرّم بإحضار نسخهم معهم إلى الاجتماعات وعدم طلب نسخ إضافية منها.
ومعظم وثائق اجتماعات المنظمة متاحة على الإنترنت على العنوان التالي: www.fao.org.

K5230/A

1 – تمكنت منظمة الأغذية والزراعة، عن طريق تصدرها المبكر لمعالجة أزمة الأغذية التي بدأت في عام 2007، من القيام بدور بارز في تحديد الاستجابات الدولية في طائفة عريضة من المنتديات. فقد واصلت المنظمة العمل من أجل تحقيق الأهداف المحددة في الإطار الشامل للعمل الذي وضعته فرقة العمل الرفيعة المستوى المعنية بأزمة الأمن الغذائي العالمية، بينما تضع برامج وتتخذ مبادرات في إطار المبادرة الخاصة بأسعار الأغذية المتصاعدة. وقامت المنظمة بدور رئيسي في دعم اجتماع مدريد الرفيع المستوى المعنى بتحقيق الأمن الغذائي للجميع (في يناير/كانون الثاني 2009). وكان التعاون وثيقا بشكل خاص مع برنامج الأغذية العالمي، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، والبنك الدولي، والتي قامت المنظمة معها بنحو 61 بعثة تقييم مشتركة، ونسقت بشكل وثيق وضع مقترحات مشاريع لمرفق الأغذية التابع للاتحاد الأوروبي والذي تبلغ قيمته مليار يورو. وكانت المنظمة تعمل أيضاً مع الاتحاد الإفريقي ومع أمانة الشراكة الجديدة من أجل التنمية في إفريقيا، خاصة في إطار المحور الثالث للبرنامج الشامل للتنمية الزراعية في إفريقيا، والمخصص للأمن الغذائي.

وقامت المنظمة حتى 1 يونيو/حزيران 2009 بتعبئة 248.8 مليون دولار أمريكي لتدخلات مشاريع قصيرة الأجل ومتوسطة الأجل في البلدان التي تضررت من أزمة الأغذية، إلى جانب 129.5 مليون دولار أمريكي أخرى قيد التحصيل. وطورت المنظمة أيضاً أداة هامة لمعلومات أسعار الأغذية متاحة على الحاسوب، ونشرت تقريرين رئيسيين عن المشاريع القطرية والاستجابات في مجال السياسات لأزمة أسعار الأغذية، وهي شريك نشط في مبادرات دولية.[1]

المقدمة

2 – استدعى تفاقم حالة انعدام الأمن الغذائي المزمن في بلدان العجز الغذائي ذات الدخل المنخفض، من جراء ارتفاع أسعار الأغذية في عام 2007 وأوائل عام 2008، اتخاذ إجراء عاجل وشامل ومنسق من جانب المجتمع الدولي. فقد قرر مجلس الرؤساء التنفيذيين لمنظومة الأمم المتحدة المعنى بالتنسيق في 29 أبريل/نيسان 2008 إنشاء فرقة العمل الرفيعة المستوى المعنية بأزمة الأمن الغذائي العالمية (فرقة العمل)، تحت قيادة الأمين العام للأمم المتحدة، وهي الفرقة التي تضم رؤساء وكالات الأمم المتحدة المتخصصة، والصناديق والبرامج، ومؤسسات بريتون وودز، والدوائر ذات الصلة في الأمانة العامة للأمم المتحدة. وطلب الأمين العام للأمم المتحدة من المدير العام لمنظمة الأغذية والزراعة أن يتولى منصب نائب رئيس فرقة العمل. وكانت الولاية التي تحددت لفرقة العمل هي الترويج للتوصل إلى استجابة موحدة في أزمة الأمن الغذائي العالمية، بما في ذلك تيسير وضع خطة عمل تعطى لها الأولوية وتنسيق تنفيذها.

3 – واتفقت فرقة العمل على إطار شامل للعمل، قدمه الأمين العام للأمم المتحدة أثناء قمة زعماء مجموعة الثمانية في يوليو/تموز 2008 في هوكايدو، كما قدمه إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة في سبتمبر/أيلول 2008. ويحدد الإطار

[1] الشراكة العالمية للطاقة الحيوية وفرقة العمل التابعة لها والمعنية بالاستدامة، والتي وضعت قائمة أولية بمعايير الاستدامة ذات الصلة بالسياسات من أجل جميع مسارات الطاقة الحيوية.

الشامل للعمل الموقف المشترك من جانب أعضاء فرقة العمل بشأن الإجراءات المقترحة من أجل: (1) التعامل مع الأخطار والفرص المترتبة على ارتفاع أسعار الأغذية؛ (2) والتشجيع على إدخال تغييرات على السياسات لتلافى وقوع أزمات مماثلة في المستقبل؛ (3) والمساهمة في تحقيق الأمن الغذائي والتغذوي على المستويات القطرية والإقليمية والعالمية.

4 – وقدمت المنظمة مساهمة كبيرة في عمل فرقة العمل وفي إعداد الإطار الشامل للعمل. كما أعارت المنظمة أحد كبار موظفيها لنيويورك لتنسيق مساهمات المنظمة في الفريق العامل المشترك بين الوكالات والمكلف بصياغة الإطار الشامل للعمل. وساهمت المنظمة في ذلك عن طريق تقديم بيانات ومعلومات، واقتراح مسار للأعمال، واستعراض المسودات العديدة الخاصة بالإطار الشامل للعمل. وأنشأت فرقة العمل الآن مكتبا رئيسيا لأمانتها، استضافه الصندوق الدولي للتنمية الزراعية وتساهم فيه المنظمة أيضاً بإعارة اثنين من موظفيها.

5 – وبينما يعد الإطار الشامل للعمل وثيقة وافق عليها أعضاء فرقة العمل، فقد جرت بشأنه مشاورات واسعة النطاق مع أطراف أخرى في منظومة الأمم المتحدة، ومع خبراء ومفكرين دوليين، ومع حركة الصليب الأحمر والهلال الأحمر، ومع المنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية الرئيسية.

6 – والهدف من الإطار الشامل للعمل هو أن يكون بمثابة حافز على العمل عن طريق تزويد الحكومات، والمنظمات الدولية والإقليمية، ومجموعات المجتمع المدني، والمنظمات غير الحكومية بمجموعة من السياسات والإجراءات التي يمكن في إطارها تحديد أشكال الاستجابة المناسبة للسياق. وقد أدمجت المبادرات الخاصة بأسعار الأغذية المتصاعدة التي أعلنها المدير العام للمنظمة في ديسمبر/كانون الأول 2007 لتمكين المزارعين في البلدان الأكثر فقرا من الحصول على البذور، والأسمدة، والأعلاف الحيوانية والمستلزمات الأخرى قبل الموسم الزراعي القادم من أجل زيادة الإنتاج المحلي. وتشكل المبادرة الخاصة بأسعار الأغذية المتصاعدة جزءًا من الإطار الشامل للعمل.

7 – وقد ضم اجتماع مدريد الرفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي، والمعقود في الفترة من 26 إلى 27 يناير/كانون الثاني 2009 في مدريد، برعاية حكومة أسبانيا والأمم المتحدة، طائفة عريضة من أصحاب الشأن من 126 بلدا، من بينها حكومات وطنية، والمجتمع المدني، ونقابات العمال، والقطاع الخاص، والأوساط الأكاديمية، والوكالات المانحة، والمنظمات المتعددة الأطراف. وكان الغرض من الاجتماع هو التعجيل بالتقدم نحو تحقيق الهدف 1 من الأهداف الإنمائية للألفية ومواجهة آثار تقلبات الأسعار على السكان المعرضين. وعمل المشاركون معا لاستعراض التقدم المحرز منذ المؤتمر الرفيع المستوى للمنظمة والمعني بالأمن الغذائي العالمي: تحديات تغير المناخ والطاقة الحيوية المعقود في روما في يونيو/حزيران 2008. وافتتح المدير العام للمنظمة اجتماع مدريد بوصفه نائبا لرئيس فرقة العمل الرفيعة المستوى التابعة للأمم المتحدة والمعنية بأزمة الأمن الغذائي العالمية.

تنفيذ الإجراءات

8 – تقوم المنظمة بدور رئيسي في تحقيق الهدفين الرئيسيين للإطار الشامل للعمل وهما: (1) تحسين القدرة على الحصول على الدعم الغذائي والتغذوي واتخاذ خطوات فورية لزيادة توافر الأغذية؛ (2) وتعزيز الأمن الغذائي والتغذوي في المدى البعيد عن طريق التصدي للعوامل التي تكمن وراء الأزمة الغذائية. وتقوم المنظمة أيضاً بدور قيادي في تحقيق أهداف الإطار الشامل للعمل في المدى القصير والطويل فيما يتصل بزيادة قدرة صغار المزارعين على إنتاج الأغذية بشكل مستدام، كما تساهم في المداولات الخاصة بتعديل سياسات الأمن الغذائي والتغذوي والقضايا المستجدة في مجالي تغير المناخ والوقود الحيوي. وفضلا عن هذا تقوم المنظمة بدور رئيسي في تقوية النظم العالمية للمعلومات والرصد. وينطبق هذا بالتحديد على المعلومات الخاصة بالأغذية والزراعة والمعلومات الخاصة بالأسواق، وإجراء عمليات التحليل على المستويين العالمي والقطري.

9 – وبحلول 1 يونيو/حزيران 2009 وفي إطار المبادرة الخاصة بأسعار الأغذية المتصاعدة، تمكنت المنظمة من تعبئة 248.8 مليون دولار أمريكي، منها 36.7 مليون دولار أمريكي تمت الموافقة عليها من خلال برنامج التعاون التقني، و147.4 مليون دولار أمريكي من الاتحاد الأوروبي (في إطار مرفق الأغذية بصورة أساسية)، و64.7 مليون دولار أمريكي من طائفة واسعة من الجهات المانحة الأخرى (فرنسا، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، وإيطاليا، وهولندا، وأسبانيا، والسويد، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة، وصندوق الأمم المتحدة المركزي للاستجابة لحالات الكوارث، والبنك الدولي). وهناك مبلغ 129.5 مليون دولار أمريكي أخرى جاري تحصيلها. وساندت المنظمة 94 بلدا آخر في وضع التدابير الفنية وتدابير السياسات المناسبة لمواجهة ارتفاع أسعار الأغذية.

10 – وقامت المنظمة حتى الآن بتوزيع مستلزمات الإنتاج من مشاريع برنامج التعاون التقني البالغ عددها 74 مشروعا في سياق المبادرة الخاصة بأسعار الأغذية المتصاعدة. وكان الهدف من هذه المشاريع هو تقديم استجابة ملموسة وفورية لطلبات المساعدة المقدمة من البلدان الأعضاء، وكذلك القيام بدور حفاز لتعبئة موارد إضافية من الجهات المانحة عن طريق المنظمة وبصورة ثنائية على حد سواء. وقد استكمل توزيع المستلزمات المموَّلة عن طريق هذه المشاريع أو جاري استكمالها في 80 في المائة من المشاريع البالغ عددها 74 مشروعا. وموَّل برنامج التعاون التقني أيضاً 35 عملية للمساعدة التقنية دعما للمبادرة بمبلغ إجمالي قدره 6.6 مليون دولار أمريكي. وهذا يشمل ستة مشاريع إقليمية وإقليمية فرعية لبرنامج التعاون التقني تمت الموافقة عليها في سبتمبر/أيلول وأكتوبر/تشرين الأول 2008. وتهدف هذه المشاريع إلى استكمال تقديم المستلزمات لمشاريع برنامج التعاون التقني البالغ عددها 74 مشروعا في إطار المبادرة عن طريق تقديم دعم إضافي وبناء القدرات على المستوى القطري في مجالات استهداف المستفيدين، والرصد، والتقييم، والتنسيق، والدروس المستفادة لمواصلة تطوير مبادرات قطرية.

11 – وتعمل المنظمة بصورة وثيقة مع الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، وصندوق النقد الدولي، وبرنامج الأغذية العالمي، والبنك الدولي، والمنظمات الإقليمية، وبنوك التنمية، والجهات المانحة. وقامت المنظمة بتنسيق 17 بعثة تقييم

واسعة النطاق ومشتركة بين الوكالات، وشاركت في هذه البعثات التي كان هدفها تحديد الاحتياجات ذات الأولوية بالنسبة للبلدان الأكثر تضررا من جراء تضافر انعدام الأمن الغذائي المزمن مع تصاعد أسعار المواد الغذائية ومستلزمات الإنتاج الزراعي، ووضع خطة عمل قطرية لمواجهة الأولويات، وتعبئة أموال إضافية لتنفيذ الخطط. ووجهت المنظمة أيضاً بشكل خاص تركيز عشر بعثات مخططة بصورة منتظمة لتقدير إمدادات المحاصيل والأغذية لكي تحلل تأثير أزمة الأغذية. وبتمويل من المفوضية الأوروبية، قامت المنظمة أيضاً بتنسيق 31 بعثة تقييم عاجلة إضافية دعما لوضع استراتيجيات ومقترحات للتمويل في إطار مرفق الأغذية التابع للاتحاد الأوروبي والذي تبلغ قيمته مليار يورو. وقد تم منذ ذلك الوقت تحليل نتائج جميع التقييمات المشتركة بين الوكالات والبالغ عدها 58 تقييما، ونشرت النتائج في تقرير مشترك بين المنظمة وبرنامج الأغذية العالمي والاتحاد الأوروبي بعنوان "الاستجابة لأزمة الأغذية: توحيد التدابير المتوسطة الأجل المقترحة في التقييمات المشتركة بين الوكالات".

12 – وفي إفريقيا، عملت المنظمة بشكل وثيق مع الاتحاد الإفريقي وأمانة الشراكة الجديدة من أجل التنمية في إفريقيا خصوصا في إطار المحور الثالث من البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في إفريقيا الذي يركز على الأمن الغذائي.

13 – وقدمت المنظمة المعارف والرصد الخاص بأسعار السوق بالنسبة للأغذية الأساسية، وحالة انعدام الأمن الغذائي، وتأثير ارتفاع أسعار الأغذية على المستويات العالمية والإقليمية والقطرية من خلال النظام العالمي للإعلام والإنذار المبكر عن الأغذية والزراعة (النظام العالمي للإعلام). واستجابة للارتفاع الأخير في أسعار الأغذية، تقوم المنظمة على وجه الخصوص بتعزيز رصد أسعار الأسواق المحلية وآثارها على البلدان الأكثر تضررا؛ وتبين الدراسات الخاصة بأسعار السوق والتي جرت في 30 بلدا أن الأسعار في البلدان الأكثر تضررا لا تزال مرتفعة على الرغم من انخفاض الأسعار الدولية للسلع الأساسية.

إجراءات لتلبية الاحتياجات الفورية

14 – يحدد الإطار الشامل للعمل إجراءات تلبية الاحتياجات الفورية وكذلك المبادرات الجديدة أو الحالية التي يلزم البدء فيها الآن أو رفع مستواها على وجه السرعة لكي تحقق نتائج فورية وفي المدى القريب لمساعدة السكان المعرضين للخطر.

15 – وبموجب الهدف الأول للإطار الشامل للعمل وهو: *"تحسين القدرة على الحصول على الدعم الغذائي والتغذوي واتخاذ خطوات فورية لزيادة توافر الأغذية"*، توجد ثلاث نتائج رئيسية تسهم المنظمة في تحقيقها وهي: (1) تعزيز قدرة صغار المزارعين على إنتاج الأغذية؛ (2) وتعديل السياسات التجارية والضريبية؛ (3) وتعزيز النظم العالمية للمعلومات والرصد على الفور.

16 – وقد أعدت المنظمة وثيقة برنامج في مايو/أيار 2008 لتحديد متطلبات التمويل وتعبئة الأموال من أجل المواجهة الفورية لارتفاع أسعار الأغذية، وخاصة في بلدان العجز الغذائي ذات الدخل المنخفض، والدول النامية الجزرية الصغيرة، والبلدان التي تواجه أزمة غذائية. ويحدد البرنامج نوع الإجراءات التي يلزم أن تتخذها البلدان في المدى القريب لمواجهة أسعار الأغذية المتصاعدة.[2]

17 – وقد وضعت المنظمة أيضاً *دليلا إرشاديا للعمل الفوري على المستوى القطري* يستعرض مختلف السياسات والإجراءات المتاحة لمواجهة أزمة الأمن الغذائي، ويلقي الضوء على مزايا ومساوئ النُهج والأدوات المختلفة.

18 – وبالإضافة إلى رصد أسعار الأغذية في الأسواق، وحالة انعدام الأمن الغذائي، وتأثير ارتفاع أسعار الأغذية، قامت المنظمة برصد استجابة البلدان للأزمة في سياساتها. وأعدت المنظمة ورقة بشأن استجابة سياسات البلدان لارتفاع أسعار الأغذية، قدمت إلى لجنة مشكلات السلع[3] في أبريل/نيسان 2009.

19 – وينص الإطار الشامل للعمل على أنه فيما يتعلق بالمستوى القطري، سيتعين على الحكومات التي تحصل على الدعم من الجهات المانحة، والوكالات الفنية، والقطاع الخاص، والمجتمع المدني، والمنظمات غير الحكومية، اتخاذ إجراءات لتلافي التداخل وتحديد الثغرات، واستعراض آليات الرصد القائمة، وتشجيع الاتصالات الفعالة مع الجمهور. وتقوم المنظمة من خلال مكاتبها الميدانية بدور رئيسي في هذه العملية، كما تتعاون مع أعضاء فرقة العمل، والمنظمات الإقليمية والإقليمية الفرعية، وبنوك التنمية الإقليمية من أجل تحقيق استجابة منسقة في مواجهة أزمة الأمن الغذائي.

إجراءات لتوفير القدرة على تحمل الصدمات في المدى البعيد والمساهمة في الأمن الغذائي العالمي

20 – يحدد الإطار الشامل للعمل الإجراءات التي يلزم أن تعطى لها الأولوية للتصدي للأسباب الكامنة وراء انعدام الأمن الغذائي وتحقيق نتائج مستدامة في الأجلين المتوسط والبعيد.

21 – وتسهم المنظمة في الهدف الثاني للإطار الشامل للعمل: *"تعزيز الأمن الغذائي والتغذوي في المدى البعيد عن طريق التصدي للعوامل التي تكمن وراء الأزمة الغذائية"*، وخاصة في النتائج الرئيسية الأربع للإطار الشامل للعمل وهي: (1) تعزيز قدرة صغار المزارعين المستدامة على إنتاج الأغذية؛ (2) وتحسين الأسواق العالمية للأغذية؛ (3) والتوصل إلى توافق دولي في الآراء بشأن الوقود الحيوي؛ (4) وتعزيز النظم العالمية للمعلومات والرصد.

[2] تتاح وثيقة البرنامج على العنوان الشبكي:
http://www.fao.org/fileadmin/templates/worldfood/Reports_and_docs/ISFP_Programme_Document.pdf

[3] الوثيقة CCP 09/8.

22 – ويعد ما تقدمه المنظمة من معلومات وتحليل عن الأمن الغذائي والأسواق مساهمة مهمة أخرى في نتيجة الإطار الشامل للعمل الخاص بتعزيز النظم العالمية للمعلومات والرصد. وتقوم المنظمة بإنشاء نظام أكثر دقة لرصد التقلبات في الأسعار وتأثيراتها على المستوى المحلي. وبالتعاون مع برنامج الأغذية العالمي، تُقّيم المنظمة كيف تتأثر الجماعات المعرضة لارتفاع أسعار الأغذية. وتجري دراسة هذه الآليات لتقديم توجيهات مستنيرة في مجال السياسات.

23 – وفيما يتعلق بتنفيذ البند 2–4 من الإطار الشامل للعمل "التوصل إلى توافق دولي في الآراء بشأن الوقود الحيوي"، تسهم المنظمة بنشاط في وضع إطار مرجعي مشترك للوقود الحيوي بوصفها شريكا في الشراكة العالمية للطاقة الحيوية التي تضع معايير الاستدامة المتعلقة بالسياسات في جميع مسارات الطاقة الحيوية، وفي المائدة المستديرة عن الوقود الحيوي المستدام التي تعمل من أجل وضع معيار الاستدامة لمشاريع الوقود الحيوي السائل مع نهاية عام 2009. وبالإضافة إلى ذلك، تبدأ المنظمة عملية يشارك فيها العديد من أصحاب الشأن هدفها وضع مبادئ ومعايير مستدامة ومتفق عليها دوليا للطاقة الحيوية وعلاقتها بالأمن الغذائي والحد من الفقر، وستغذى نتائجها أيضاً مبادرات دولية ذات صلة. وسيعتمد هذا العمل على مشروع المنظمة الخاص بالطاقة الحيوية والأمن الغذائي ونتائجه في أربعة بلدان. والمنظمة، بوصفها من الوكالات المشاركة المسؤولة عن مجموعة الطاقة المتجددة في منظومة الأمم المتحدة، قامت هي وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة بوضع مسودة خطوط توجيهية عملية بشأن الطاقة الحيوية عن التدابير الوقائية من أجل صنع القرار في البلدان النامية، وعرضت هذه المسودة على أصحاب الشأن في لجنة التنمية المستدامة يوم 17 مايو/ أيار 2009. كذلك تعكف المنظمة على وضع إطار تحليلي للآثار البيئية للطاقة الحيوية، وتتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) لتقييم النظم المبتكرة والمجدية من حيث التكلفة والمستدامة في إنتاج الوقود الحيوي السائل في البلدان النامية.

24 – وقد صدرت بيانات تطالب بتعزيز حوكمة الأمن الغذائي العالمي في مناسبات مختلفة، من بينها المؤتمر الرفيع المستوى الذي عقدته المنظمة في يونيو/حزيران 2008، وقمة زعماء مجموعة الثمانية في اليابان في يوليو/تموز 2008، والدورة الخاصة لمؤتمر المنظمة في نوفمبر/تشرين الثاني 2008. وتتعلق المقترحات على وجه الخصوص بإنشاء شبكة عالمية من الخبراء رفيعي المستوى في مجالات الأغذية والزراعة لتقديم تحليل علمي وإقامة شراكة عالمية لتحسين تنسيق وتنفيذ خطة العمل. وكان أعضاء فرقة العمل الرفيعة المستوى التابعة للأمم المتحدة والمعنية بأزمة الأمن الغذائي العالمية قد قاموا بدور نشط في المناقشات التي أعقبت ذلك عن جدول أعمال تعزيز حوكمة الأمن الغذائي العالمي.

تعبئة الموارد

25 – وعد العديد من الجهات المانحة أثناء المؤتمر الرفيع المستوى الذي عقدته المنظمة في يونيو/حزيران 2008 بتقديم نحو 11 مليار دولار أمريكي لمواجهة أزمة الأمن الغذائي. وصدرت إعلانات إضافية قبل المؤتمر الرفيع المستوى وبعده رفعت مجموعة التعهدات إلى 24 مليار دولار أمريكي حتى نهاية عام 2008. وكان توافر معلومات موثوقة محدثة عن التعهدات، والمخصصات، والتسديدات من بين العقبات الرئيسية في تحديد حالة مبادرات التمويل العالمي

استجابة لأزمات الأغذية. وبينما توجد عوامل مشجعة عن زيادة الاستثمار دعما للزراعة، مثل موافقة مرفق الأغذية التابع للاتحاد الأوروبي والذي تبلغ قيمته مليار يورو، والتغذية المحسنة للصندوق الدولي للتنمية الزراعية، وزيادة الإقراض من المؤسسات المالية الدولية للقطاع، فليس هناك شك في وجود فجوة كبيرة في تمويل المساعدات الخاصة بالزراعة والأغذية والتغذية مقارنة بالمتطلبات التقديرية لبلوغ الهدف الأول من الأهداف الإنمائية للألفية.

26 – ومما لاشك فيه أن الاجتماع الرفيع المستوى المعني بتوفير الأمن الغذائي للجميع، والمعقود في يناير/كانون الثاني 2009 في مدريد، قد ساعد على عودة الوعي بانعدام الأمن الغذائي في وسائل الإعلام وفي برامج الحكومات والمجتمع المدني، ليستعيد بعض الزخم الذي ولدته أسعار الأغذية القياسية في النصف الأول من عام 2008. فقد طالب الاجتماع بشراكات محسنة ودعا إلى تحقيق طفرة فى تعبئة الموارد من أجل التصدي لمستوى انعدام الأمن الغذائي غير المقبول في العالم، والخطر المحتمل من ظهور سيناريو أسوأ بسبب تزايد السكان بخطوات أسرع من إمدادات الأغذية وبسبب تهديدات أخرى مثل تغير المناخ. وقد حدد رئيس الوزراء ثباتيرو معالم الطريق، بالرغم من الانكماش الاقتصادي في أسبانيا، بالتعهد بمبلغ مليار يورو للمساعدة في مكافحة الجوع على مدى السنوات الخمس القادمة. وفي الوقت نفسه، أعلن البنك الدولي، والأمم المتحدة، وآخرون أن تخصيص مجرد 0.7 في المائة من برامج التنشيط الاقتصادي التي اعتمدتها البلدان الأكثر ثراء من شأنه أن يلبي الاحتياجات الفورية للجوعى والذين يعانون من سوء التغذية، ويوفر استثمارات في نظم الإنتاج الزراعي وإنتاج الأغذية وشبكات الأمان التي ستكفل الأمن الغذائي للجميع في عصرنا.